

Distr.: General
19 June 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السبعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ونسلي (استراليا)
ثم: السيد درويش (نائب الرئيس) (مصر)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تقارير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

القضايا الإدارية والمالية المتعلقة بقسم المنظمات غير الحكومية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تقارير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/54/764، A/54/817، A/54/836)

١ - السيدة بيرغو روديجيز (كوبا): أشارت إلى استعراض المتابعة للممارسات البرنامجية والإدارية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/764)، ثم قالت إن هذا التقرير يعكس ما أحرز من تحسينات وتقدم في مهمة المركز وأنشطة وبرنامج عمله. وذكرت أنها تعلق أهمية خاصة على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات وسياسة إضفاء الطابع الإقليمي وأنشطة التدريب. وأبدت قلقها، مع هذا، إزاء استمرارية نقص الموارد، مما يشكل مشكلة أساسية تؤثر على كافة أنشطة المركز. ونوهت بالتالي بأهمية المقترحات المتصلة بتمويل الميزانية العادية المتعلقة بالأنشطة من قبيل برنامج التدريب الإداري. وفي ضوء حصيلة استعراض برنامج عمل المركز، أوضحت أنه يجب على الأمانة العامة أن تنظر بعناية في إمكانية تخصيص موارد من الموارد الميزانية العادية من أجل أنشطة المركز، ولا سيما وهي تعرب كل عام عن قلقها بشأن نقص الموارد وما لذلك من تأثير على تنفيذ ولايات المركز.

٢ - وفيما يتصل بالإشارة إلى تفويض السلطة، مما ورد في الفقرة ٢٩ من تقرير المكتب، طالبت بتأكيد اتفاق الخطوات التي يجري اتخاذها على نحو دقيق مع مقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وقالت إنه ينبغي وضع آلية مناسبة للمساءلة قبل أي مضي في تفويض السلطة. وبينت، في النهاية، أن اللجنة الثانية يتعين عليها أن تنظر في التقرير،

وفقا لمقررات الجمعية العامة التي تنص على النظر في التقارير الموضوعية المتعلقة بالأنشطة البرنامجية من جانب الهيئات ذات الصلة.

٣ - وأشار إلى أن الكثير من هذه الملاحظات ينطبق أيضا على متابعة استعراض عام ١٩٩٦ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وممارساته الإدارية (A/54/817). ومرة أخرى، رحبت بالتقدم المحرز في مجال الأنشطة، ولكنها أظهرت قلقها بشأن الصعوبات المترتبة على نقص الموارد. وقالت إنه، في ضوء الحاجة إلى موارد كافية يمكن التنبؤ بها، يجب على الجمعية العامة أن تنظر باهتمام في الحالة فيما يخص تمويل الأنشطة البيئية المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف احتمال القيام برصد موارد من الميزانية العادية. وتساءلت عما إذا كانت التوصية الواردة في الفقرة ٥٧ من تقرير المكتب، والتي تتعلق بتفويض السلطة لكبار المديرين، متماشية مع مقررات الجمعية العامة الخاصة بتفويض السلطة. وطلبت كذلك توضيح الصلة بين التخطيط البرنامجي والميزنة، مما ورد في الفقرة ٦١. وأعلنت أن اللجنة الثانية يتعين عليها أن تنظر في تقرير المكتب بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب تقريره بشأن الموئل.

٤ - وفيما يخص مراجعة حسابات عملية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الميدانية في رواندا، التي اضطلع بها المكتب، قالت إنها تشارك في مشاعر القلق التي أعرب عنها في الجلسة السابقة بشأن عدم كفاية الرقابات الداخلية في تلك العملية. وذكرت أن الفقرة ١ من مذكرة الأمين العام تشير فيما يبدو إلى أن تقرير المكتب مقدم من أجل توفير المعلومات فقط، ومع هذا، فإن الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٥٤ تطلب إلى الأمين العام بوضوح أن يحيل تقارير المكتب إليها كيما تنظر فيها وتتخذ ما يلزم من إجراءات. ومن الواجب تناول هذه المسألة في مشاورات غير

بشأن الإدارة المالية وإدارة شؤون الموظفين، وذلك على نحو ما قرره المقرر من تفويض السلطة إليه لاتخاذ قرارات إدارية ومالية. وفي حالة غياب المدير التنفيذي، أو في حالة الاضطلاع بالواجبات اليومية، يحق لمديري البرامج أن يعينوا الموظفين وأن يأذنوا بالسفر وأن يبتوا، خلافاً لذلك، في كيفية إنفاق بعض الأموال المخصصة لمشاريعهم.

١٠ - السيدة سليك (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)): قالت إن المركز يشعر بالتقدير لتقرير المكتب، حيث قدم إليه توجيهها واضحاً. وبشأن التوصية الخاصة بتعبئة الموارد (A/54/764، الفقرة ٧٥)، ما فتئت التبرعات تتزايد على نحو مطرد، ومن المتوقع لها أن تبلغ ٤ مليون دولار أو أكثر في عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٧٧، قام المركز بتطوير معدات الحوسبة لديه، كما أنه قد استكمل استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات بالمقر، ما برح المركز يولي اهتماماً خاصاً باستخدام (Lotus Notes) كأداة تقنية أساسية فيما يتعلق بالذاكرة المؤسسية الالكترونية لديه. وسيبدأ هذا النظام في العمل في صيف عام ٢٠٠٠. وبشأن تزويد الخدمات بالموظفين لدعم وتعزيز إدارة المعلومات، سيحاول المركز إعادة توزيع الوظائف المتوفرة قبل السعي لتعبئة موارد إضافية.

١١ - وبشأن الفقرة ٧٩، أعيد تصنيف جميع وظائف الإدارة العليا في إطار الهيكل التنظيمي الجديد، كما أعلن عنها، وفقاً لسلسلة مواد المجموعة ١٠٠ في النظام الإداري للموظفين. والموعد النهائي لتلقي الطلبات الخاصة بوظائف رؤساء المكاتب الإقليمية الثلاثة هو ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠. وبالنسبة لمعظم وظائف الإدارة العليا المتبقية، قدمت هيئات الإدارات تقاريرها، والهيئات الاستشارية المعنية بالتعيينات والترقيات بصدد استعراضها في هذه الأيام. وقد أعدت

رسمية. والتقرير قد جاء في نهاية الأمر مطولاً دون ضرورة، فمرفقه الذي يتضمن ملاحظات المفوضية قد كرر التوصيات الواردة في الفصل السابع.

٥ - السيد فريد (المملكة العربية السعودية): قال إنه يود أن يثني على تلك القيادة المتفانية والمثالية والفعالة التي اضطلع بها نائب المدير التنفيذي للموئل، إلى جانب التدابير الحاسمة التي اتخذت لتعزيز فعالية أداء المركز على الصعيدين المالي والتنظيمي. ومن المأمول فيه أن تقرير المكتب القادم بشأن المركز سيعكس تحسناً ملموساً في هذين المجالين.

٦ - السيد يوسف (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه قد اندهش إزاء نتائج التقرير المتعلق بعملية المفوضية الميدانية في رواندا (A/54/836)، ولا سيما النتائج الواردة في الفقرات ١٥ و ٢٠ و ٢٢، ولعدم إفصاح المكتب عن المسؤول عن هذه المآخذ بالرغم من خطورة المشاكل التي حددها. ويبدو أن المفوضية تتخفى وراء ما تتسم به هذه العملية من كونها أول عملية ميدانية له، ولهذا السبب وحده، كان يتعين على المفوضية أن تتدب لها أفضل موظفيها. وتساءل عما إذا كانت هناك أسباب قاهرة تبيح وقوع هذه المآخذ المذكورة.

٧ - السيد درويش (مصر)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

٨ - السيد رباتش (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يشاطر الوفد التنزاني فيما أعرب عنه من مشاعر قلق. وحكومة الولايات المتحدة تعلق أهمية كبيرة على ضرورة تعزيز المساءلة، وهي تود بالتالي أن تعرف ماهية الخطوات المتخذة بالنسبة للمديرين والمسؤولين الذين شاركوا في هذه المآخذ المتعلقة بعملية رواندا.

٩ - السيدة أبرنيكا (مكتب خدمات الرقابة الداخلية): قالت، فيما يتصل بتفويض السلطة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن المدير التنفيذي قد منح المديرين سلطة اتخاذ القرار

خدمات الرقابة الداخلية وشعبة تخطيط البرامج والميزنة بالمقر كما يصبح تخطيط البرامج ورصد الميزانية عمليتين متوازيتين، كما أن الوحدة تعمل مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من أجل تزويد صندوق البيئة بالموارد اللازمة للتخطيط.

١٤ - السيد ندياي (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قال إن إدارة المفوضية بجنيف تعترف بوقوع أخطاء كثيرة في عملية رواندا. ولهذا السبب وحده، طلب المفوض السامي الحالي إجراء مراجعة الحسابات قبل موعدها بستين، وقرر اتخاذ تدابير تقويمية عاجلة، كما يلاحظ في مرفق تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/836).

١٥ - والمفوضية قد تناولت تنفيذ كل توصية مقدمة من المكتب، وستستمر في ذلك. وقد أدخلت تعديلات موضوعية وأصدرت تعليمات واسعة النطاق إلى جميع مكاتبها الميدانية، كما أنها طالبت بوضع تقارير لمراجعة الحسابات لدى كل مكتب لمواجهة المشاكل المماثلة لتلك المشاكل التي تعرضت لها عملية رواندا. وقد سعت المفوضية، كلما أمكن، إلى القيام بعملية استرداد من المنظمات والأفراد المسؤولة عما وقع بعملية رواندا من مآخذ. ومن المهم أن يُراعى أن تقرير المكتب لا يتضمن أي ادعاءات بحدوث حالات للاحتيال، أو أي أدلة على تحمل خسائر واسعة النطاق؛ ومن الواجب أن يُنظر إلى المشاكل قيد المناقشة على نحو نسبي. ومنذ أسبوع واحد فقط، تمت الاستعاضة عن رئيس القسم الإداري بالمفوضية، حيث كان مسؤولاً عن الرقابة أثناء عملية رواندا. وبغية كفالة عدم تكرار تلك المشاكل، طلبت المفوضية إلى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة أن يوافق على نقل الموظفين من ذوي الخبرات الإدارية والمالية إلى القسم الإداري لديها لتوفير القدرة الأساسية اللازمة لتناول المشاكل الهيكلية. وسوف يُطلب تقديم اقتراحات لتعزيز هذا المجال في سياق الميزانية البرنامجية

توصيفات للوظائف فيما يخص كافة الوظائف الإدارية من المستوى المتوسط، وشُرع بالفعل في عملية تصنيف هذه الوظائف. ومكتب الأمم المتحدة بنيروبي يتعاون في مهمة استعراض جميع الوظائف، سواء كانت من سلسلة مواد المجموعة ١٠٠ أو المجموعة ٢٠٠ في النظام الإداري للموظفين. وكافة التعيينات الجديدة منقذة بكل دقة وفق المبادئ التوجيهية والإجراءات ذات الصلة. وبشأن الفقرة ٨١، تُعقد اجتماعات شهرية بين ممثلي الموظفين والإدارة، وقد أبدى الموظفون مساندة متزايدة لما لدى المركز من أهداف وطرق عمل جديدة.

١٢ - السيد سنيفن (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): قال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهتم كل الاهتمام بتوصيات المكتب، وإنه قد اتخذ بالفعل خطوات لتنفيذها. وفي إطار الرد على السؤال المتصل بالموارد الخاصة بالتدريب وتطوير الموظفين، الذي أناره الوفد الأوغندي في الجلسة السابقة، قال إن مثل هذا التدريب يُوفر عادة تحت رعاية دائرة إدارة الموارد البشرية بمكتب الأمم المتحدة بنيروبي. وعلى صعيد التدريب المتخصص في المجالات التقنية لعمل البرنامج، يشجع البرنامج الموظفين على الاستفادة من برنامج الإجازات الدراسية بالمنظمة، حيث تلقى عدد من الموظفين دورات دراسية متقدمة وسريعة في إطار هذا البرنامج، أو الاستفادة من التوسع في الشبكات غير الرسمية في مجالات خبرات البرنامج من جراء المشاركة في اجتماعات الخبراء.

١٣ - وفي معرض الرد على ممثل كوبا، قال إن فرقة العمل الموصى بها في الفقرة ٦١ من تقرير المكتب (A/54/817) قد شكّلت، وإن موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي يعملون على تحديد كيفية استخدام خدمات مكتب نيروبي بأسلوب أفضل. وتنسيق التخطيط البرنامجي والميزنة من مسؤوليات وحدة التنسيق البرنامجي والإدارة، التي تعمل في تعاون وثيق مع مكتب

وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على التقرير الشامل المتصل بالآثار الإدارية والتنظيمية المترتبة على الزيادة الكبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية التي تشارك في أعمال الأمم المتحدة، مما طلبته اللجنة الاستشارية بالفقرة ٦ من تقريرها، ومع هذا، فإنه يرى أن تقديم هذا التقرير والحاجة إلى تعزيز قسم المنظمات غير الحكومية قضيتان منفصلتان لا يجوز الربط بينهما.

١٨ - السيد آدم (إسرائيل): أشار إلى أنه، في الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والخمسين، شدد وفده على ضرورة دعم وتعزيز قسم المنظمات غير الحكومية. وأعلن أنه يؤيد بالتالي الاقتراح، الذي ورد في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام (A/54/520/Add.1) والذي تأيد في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/54/520/Add.1)، والذي يطالب بإنشاء وظيفتين إضافيتين في القسم. وكرر الإعراب عن قلق وفده بشأن عبء العمل الضخم الواقع على كاهل القسم، وأكد من جديد ما يعلقه وفده من أهمية كبيرة على مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، اليوم وغدا، في أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

القادمة، مع تزايد الأعمال التنفيذية لدى المفوضية. وفي نفس الوقت، تشارك المفوضية حكومة رواندا في الاضطلاع بمشروع لدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أرض الواقع.

١٦ - السيد يوسف (جمهورية ترانينا المتحدة): قال إنه ليس مقتنعا بعدم حدوث مآخذ واسعة النطاق في عملية رواندا، فقد أنفق ١ مليون دولار دون علم أو إذن من جانب إدارة المفوضية. وذكر أنه لا يزال قلقا إزاء عدم تحميل مسؤولية هذه المشاكل لأي شخص. وتساءل عما إذا كان الرئيس السابق للقسم الإداري لا يزال يعمل في المفوضية أو في أي موقع آخر. بمنظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه، عند حدوث مآخذ مماثلة بالموئل منذ بضع سنوات، فإن الأشخاص المسؤولين، بما فيهم المدير التنفيذي السابق، قد دفعوا الثمن. ومما يثير الحيرة أن مكتب الرقابة نفسه لم يحدد المسؤول عما تبين له من مشاكل. ولا يجوز الاستخفاف بالجرائم الخطيرة التي ارتكبت.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

القضايا الإدارية والمالية المتعلقة بقسم المنظمات

غير الحكومية (تابع) (A/54/868، A/54/520/Add.1)

١٧ - السيد دمير (تركيا): قال إن الفرصة متاحة أمامه لتأكيد الحاجة إلى مزيد من الموظفين والدعم التقني في قسم المنظمات غير الحكومية، فأحد أعضاء الوفد التركي يرأس في الوقت الراهن اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. وثمة مئات من المنظمات غير الحكومية تحظى بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا تزال هناك حاجة إلى استعراض مئات من الطلبات بشأن المركز الاستشاري. ومن الواجب على اللجنة الخامسة إذن أن تؤيد النتائج والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/54/868).